منصة وطنية لرصد المتميزين.. وإنجاز قطع حسابات ٢٠٢٠

مجلس الوزراء يقر الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم ٢٠٢٢- ٢٠٢٣ ويناقش مشروع منح تعويض مالي للعاملين بوظائف تعليمية وإدارية بالأماكن النائية وشبه النائية

الوطن

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مع تأكيد استثمار كل الأراضي القابلة للزراعة واستصلاح المزيد من الأراضي وإدخالها بالإنتاج والتوسع باستخدام وسائل الري الحديث وبذل كل الجهود لتأمين مستلزمات الإنتاج، وناقش مشروع صك تشريعي يمنح تعويض مالي خاص للعاملين بوظائف تعليمية وإدارية في المدارس والمجمعات بالأماكن النائية وشبه النائية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أهمية تحديد أولويات موازنة الوزارات للعام القادم لتنفيذ مشروعات إستراتيجية تشكل أولوية في التنمية وزيادة الإنتاج مع وضع المسار التنفيذي المحدد لكل مشروع، وأهمية إعداد رؤية متكاملة لتطوير عمل المخابر الطبية وآليات ترخيصها ومراقبة عملها بما يضمن الجودة والنوعية والالتزام بالأسعار الصادرة عن وزارة الصحة.

وشدد المهندس عرنوس على ضرورة الإسراع بتحديد المناطق التنموية وفق محددات التخطيط الإقليمي وقانون الاستثمار الجديد بما يؤمن الاستثمار الأمثل لمقدرات كل منطقة من النواحي الزراعية والصناعية والحرفية ويحقق التنمية المتوازنة والمستدامة على مستوى جميع المحافظات.

ووافق المجلس على إضافة اختصاصي هندسة الميكانيك وهندسة الكهرباء في المنشآت الحيوية مثل مصافي النفط ومعامل الغاز ومحطات توليد الطاقة الكهربائية إلى الاختصاصات المشمولة بالتمديد الوظيفي لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الخبرات.

وشدد مجلس الوزراء على الجهات المعنية إجراء تتبع دوري لتنفيذ الخطط الاستثمارية للمحافظات وضمان استثمار مواردها الذاتية بالشكل الأمثل لتحسين الواقعين الخدمي والتنموي.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي بإحداث منشأة إنتاجية في كلية العلوم بجامعة طرطوس باسم «مركز التصنيع والاستشارات العلمية» بهدف تطبيق المفاهيم النظرية والعلمية التي يتلقاها الطلاب والباحثون وترجمة الأبحاث المعدة من قبلهم إلى تطبيقات إنتاجية عملية واستقطاب الكفاءات والخبرات العلمية والاقتصادية وتأمين فرص عمل لها.

كما وافق المجلس على ورقة عمل قدمتها وزيرة التنمية الإدارية الدكتورة سلام سفاف تتضمن برنامجي (الحواضن الشبابية-مسابقة التميز الشبابي) وتأسيس منصة وطنية إلكترونية لرصد المتميزين وفق البرنامجين المذكورين بهدف تشجيع المواهب واستقطاب الكفاءات الشابة من المبدعين في مختلف المجالات، وأكد المجلس أهمية وضع أسس وآليات عمل وتمويل واضحة والبرامج التنفيذية لعمل هذه الحواضن.

كما ناقش المجلس مشروع قانون قطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠ وتم التأكيد على وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة المالية لإنجاز قطع الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٢١ قبل نهاية العام الجاري، ووافق على تنفيذ عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدة محافظات.

نطلب من القطاع الخاص ملء الاستبيان بمصداقية حتى يحقق المرجو منه

وزارة الاقتصاد: استبيان تقييم بيئة الاستثمار جاء نتيجة وجود عدد كبير من المعلومات غير الدقيقة وستنبثق عنه مجموعة من التوصيات والمقترحات

جلنار العلي

بيّنت معاون وزير الاقتصاد لشؤون التنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية رانية أحمد أن استبيان تقييم بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال الذي أطلقته الوزارة جاء نتيجة وجود عدد كبير من المعلومات غير الدقيقة، بسبب إدلاء جهات مختلفة بتصريحات حول المشاكل الموجودة بخطوط عريضة من دون التصريح ببيانات دقيقة، لذا ظهرت الحاجة للاستناد إلى وثيقة مبنية على معلومات مأخوذة من مصدرها، إضافة إلى أن المرحلة القادمة تتطلب معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الاقتصادي، إذ يضمن الاستبيان إمكانية الوصول إلى أبعد مواطن على المساحة السورية بسبب شموليته وسعته وإعطاء صورة عن كل حالات الخلل أو الصعوبات والتحديات، للكشف عن نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، كما يمكن أن يشكل قاعدة بيانات واسعة وشاملة بهدف تحليل المعلومات الأخيرة وتبويبها، والخروج لاحقاً بمقترحات وسياسات بالتشاركية مع جميع الجهات ومنها القطاع الخاص.

وأشار المصدر إلى أنه تم الاعتماد على عدة معايير أساسية خلال وضع هذا الاستبيان أولها ضرورة نمذجته لاستهداف كل أنواع المشروعات بجميع أحجامها وقطاعاتها والمحافظات التي تقع فيها، وثانيها ضرورة مراعاة الخصوصية الإحصائية بعد تحليل الاستبيان، وخصوصية المستبان إذ لم يتم إلزامه بذكر معلوماته الشخصية، أو نشاطه وقيمة مبيعاته ورأس مال مشروعه، وتم الاعتماد على الأسئلة ذات الاختيارات المتعددة، للكشف عن مكامن القوة والضعف للعمل عليها، بعد دراسة الردود تحت غطاء إحصائي، علماً أن الردود التي لا تحقق المعايير الإحصائية سوف تسقط.

وأوضح أنه تم الدخول بالأسئلة إلى الأنشطة الرئيسة والفرعية وفق دليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية المعتمد عالمياً الذي يتم السعي لكي يطبق في سورية خلال المرحلة المقبلة، كما حرصت الوزارة على وضع أسئلة شاملة بنسبة ٩٩ بالمئة لكل الصعوبات التي من الممكن أن تعاني منها الأعمال، وستصل هذه النسبة إلى ١٠٠ بالمئة عندما يضيف الأشخاص الأشياء التي لم يتم ذكرها في الاستبيان.

ولفت إلى أن الوزارة صممت مكونات الاستبيان بحيث تنسجم مع المحاور المعتمدة عالمياً بتقييم مناخ وبيئة الأعمال التي تتعلق ببدء النشاط التجاري والتمويل ووضع الضرائب وإجراءات التقاضي وحل المنازعات ومدى الوصول إلى خدمات البنية التحتية والسياسات التجارية، أي تم العمل بمنهجية تحاكي المعايير الدولية وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصية السورية، ، متابعاً: المطلوب الآن هو ملء الاستبيان بكل مصداقية من قبل القطاع الخاص تحديداً وإيصاله إلى جميع الجهات الأخرى سواء كانوا مستثمرين كباراً أو أصحاب أنشطة ما زالت في طور البدء.

وأكد أن نتائج الاستبيان لن تصب في مصلحة سياسات وزارة الاقتصاد فحسب بل جميع الجهات المعنية، وبالتالي ستنبثق عن الاستبيان مجموعة من التوصيات والمقترحات والمؤشرات التي يجب أن تعالج مع الجهات المعنية، لافتاً إلى المشاكل المتعلقة بالكهرباء والماء وهذا ما تعمل عليه الحكومة حالياً بشكل كلي ولكن هذا لا يعني أن الاستبيان لن يقدم أو يؤخر، فالمعلومات الجديدة التي قد ترد من الممكن أن تعطي مؤشرات جديدة تجعل معالجة الموضوع يمكن أن تكون بطريقة مختلفة.

> لدى الوزارة صورة مسبقة عن المشكلات والصعوبات والمتطلبات

«تركنا الحرية للمبحوثين لوضع معلوماتهم الشخصية لأنه من الممكن أن تحتاج الوزارة أثناء معالجة البيانات إلى التعمق والتواصل مع صاحب المشكلة لحلها، ويوجد حتى الآن عدد إجابات جيد لم يخجل أصحابها من وضع معلوماتهم الشخصية».

وأشار المصدر إلى أن الوزارة هي من وضعت هذا الاستبيان، لكون عملها الدائم يكون بالتنسيق مع الوزارات الأخرى والقطاع الخاص، وبالتالي يوجد لديها صورة مسبقة عن المشاكل والصعوبات والمتطلبات، كما كان هناك ممثلون عن الجهات المعنية خلال جزء من العمل، ولكن الجدوى من الاستبيان تأطير هذه الصعوبات وطرح بعض المشاكل التي تعاني منها قطاعات أكثر من أخرى، لافتاً إلى أن الدور التشاركي

شرح واعتراضات ومخاوف من الربط الإلكتروني في غرفة تجارة دمشق

التجار: النفقات هي الوجع الحقيقي ونطالب بجهة محايدة بيننا وبين الحكومة

هناء غانم

• ونوس: الخاسر لن يحاسب ضريبياً وسيدوّر للعام الذي يليه ويتم العمل حالياً على إعداد مشروع إصلاح النظام الضريبي

• حلاق: سنرفع لوزارة المالية مذكرة بجميع المقترحات والمخاوف من منعكسات آلية تطبيق الربط الإلكتروني

هواجس وتخوفات عديدة عبر عنها عدد كبير من تجار دمشق خلال اللقاء الذي عقد في مقر غرفة تجارة دمشق مساء أمس مع مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم منذر ونوس لشرح آلية تطبيق القرارين ٩٥٦/ ٩٥٧ الصادر عن الهيئة العامة للضرائب والرسوم المتضمنة إلزام مكلفي مهنة الاستيراد والتصدير وتجار الجملة بالربط الالكتروني الذي سيطبق اعتبارا من بداية شهر تشرين الأول.

حيث أكد التجار أهمية فك التشابكات التي يعاني منها التجار من وزارة التموين لجهة الأسعار المتناقضة والأهم ضرورة الاعتراف الكامل والشامل بالتكاليف وارتفاع أسعارها مؤكدين أن النفقات هي الوجع الحقيقي للتجار من محروقات وكهرباء وغيرها لذلك طالبوا بداية بإنصاف التاجر ووضع جهة محايدة بين التجار والحكومة لتنصفهم.

حشد كبير من التجار في غرفة التجارة تشعبت مداخلاتهم معترضين على تطبيق الربط الإلكتروني وعبروا عن مخاوفهم من تطبيقه وأن يكون له منعكسات سلبية على أعمالهم تعرضهم للخسائر وخاصة أن ليس لدى الكثير منهم أي تفاصيل عن آلية التطبيق مطالبين بإعطائهم فرصة أطول أو أن يكون هناك فترة تجريب للتطبيق بحيث يتم كشف كافة الثغرات والتوصل إلى معالجتها بما يخدم مصلحة الطرفين.

وطالبوا بأن يكون هناك وضوح كامل بالرؤية ليس لجهة الضرائب فقط وإنما لجهة التسعير الذي يعتبر هو المشكلة في حال عدم ثبات الأسعار وتغيرها وفقاً لأسعار القطع وتغير الأرباح مقترحين تشكيل لجنة دائمة في غرفة التجارة تقوم بدورات تدريبية توضح آلية عمل الربط الإلكتروني.

بداية قدم ونوس توضيحاً عن آلية تطبيق القرارين، مؤكداً أن التكليف الضريبي هو على الأرباح الصافية للمكلف بغض النظر عن حجم المبيعات، باعتبارها مؤشراً يطرح من المبيعات كل نفقات المكلف التي لها علاقة بالعمل التجاري وصولاً للأرباح الصافية وإلى التقنية التي تعمل بكفاءة عالية متجاوزين مسألة اقتطاع أو إيقاف الإنترنيت لافتاً إلى وجود ٣٥ برنامج معتمدين من قبل الإدارة الضريبية يطبقون قواعد الإدارة الضريبية وقواعد عملها مشدداً على أن الفاتورة هي حق للمواطن بالحصول عليها والتأكد من مصداقيتها وأنها صادرة من قبل المكلف مكرراً أن الضريبة ستكون على الأرباح الصافية عن السنة المالية للمكلف التي يحددها التشريع كما تمت الإشارة إلى القطاعات المستهدفة وتشبيك هذه القطاعات فيما بينها وتبادل الفواتير فيما بينهم وهي مضبوطة ومعتمدة إلكترونيا.

وأضاف ونوس: إن المكلف في حال كان خاسراً بشكل حقيقي لن يحاسب ضريبياً بل تدور إلى العام القادم ويمكن التأكد من الخسارة من خلال سجلاته وإيراداته وتكاليفه.

وذكر ونوس في تصريح لـ«الوطن» أنه يتم العمل حالياً على إعداد مشروع إصلاح النظام الضريبي الذي يعمل على الانتقال إلى الضريبة على المبيعات والضريبة الموحدة على الدخل بكفاءة عالية والمرتبطة أيضاً بتطور عمل الإدارة الضريبية وأتمتتها ورفع كفاءاتها وجزء مهم من هذا الموضوع له علاقة بالمجتمع الضريبي الذي يجب أن يكون له قاعدة بيانات واسعة ودقيقة تستطيع أن تتوصل إلى تطبيق التشريعات الضريبية بعدالة وكفاءة مع المكلفين مع الحد من التهرب الضريبي وإلغاء اقتصاديات الظل.

وعن عملية تطبيق الربط الإلكتروني وعلاقاتها بارتفاع فاتورة أسعار المطاعم قال ليس لها علاقة بارتفاع الأسعار في القطاع السياحي ولا غيره والأهم أنه لا يوجد أي تعديل جديد على مشاريع القوانين التي صرحت عنها وزارة المالية وإنما ساهمت في تخفيض بعض المعدلات الضريبية ورفع الحد الادنى المعفى من الضريبة.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق كان قد تحدث نيابة عن التجار مؤكداً أن هناك رغبة واضحة من وزارة المالية لقوننة العمل بشكل واضح وهو مطلب حق يسعى إليه التجار لافتاً إلى أنهم يريدون العمل باتجاه واحد وتقديم مدخلات صحيحة للحصول على مخرجات صحيحة حتى يعرف كل منا ماله وما عليه مؤكداً أن حق وزارة المالية مصان وهو واجب علينا كتجار ومقابل ذلك أن طريقة العمل المطلوبة فيها إشكالية لأن الطلب هو البدء من النهاية إلى البداية والتجار يريدون العكس حتى تكون البداية واضحة المعالم للخروج بمخرجات حقيقية ولاسيما أن ديمومة العمل التي تبدأ بشكل صحيح أفضل وأضاف الحلاق: إن هناك مذكرة سيتم رفعها إلى وزارة المالية تتضمن جميع المقترحات والمخاوف من منعكسات آلية تطبيق الربط الإلكتروني أهمها توقف بعض الفعاليات عن العمل وأحجام رؤوس الأموال عن الاستثمار وزيادة التهريب وقلة التوظيف وغيرها كلها مخاوف تلازم قطاع الأعمال الذي هو أقدر من أي جهة حكومية على قراءة الواقع، وبالمحصلة لا يمكن تجاهل أن هناك مخاوف من القرارات الناظمة المتعلقة بموضوع معايير التكلفة والتسعير والهوامش الربحية التي لا تتطابق أبداً مع المعطيات التي تتحدث عنها المالية والتي أوقعت التجار في حيرة من أمرهم مؤكداً أن التاجر بين فكي كماشة وزارة المالية من جهة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك من جهة أخرى والأصح برأينا هي وزارة المالية لأنها تطلب بيانات عمل بغض النظر عن الكلفة مؤكداً أن موضوع التسعير هو مشكلة نظراً لأنه غير منصف لا للمستورد ولا للمصدر ولا للمستهلك، والأهم أن يكون هناك لجنة محايدة بين الحكومة والتجار.

تشديد جمركي على المهربات التركية

رئيس ضابطة اللاذقية لـ«الوطن»: تدخل من معابر على الحدود مع لبنان ولا يتم تفتيش البضائع المخلصة في المعابر إلا بناء على معلومات تفيد بوجود مهربات

عبد الهادي شباط

نفى رئيس الضابطة الجمركية في اللاذقية المقدم إياد عدرا الخبر الذي أوردته بعض المواقع الإلكترونية عبر أراضي محافظة اللاذقية المحاذية للحدود التركية وأنه لا يوجد أي منفذ أو معبر يسمح بدخول مثل هذه المهربات مع جود حالة رقابة ومتابعة شديدة من المفارز الجمركية والأجهزة المختصة.

وربما يتماهى هذا مع المهام التي نفذتها الضابطة الجمركية في محافظات الرقة وإدلب وحلب وحماة بقصد وقف التهريب العابر لأراضي هذه المحافظات قادماً من الحدود الشمالية والتوسع في التحريات وتحديد المنافذ والمعابر والطرقات غير الشرعية التي يسلكها المهربون لإدخال المهربات إلى الأسواق المحلية التي تضر بالاقتصاد الوطني كما صرح الآمر العام للجمارك لـ«الوطن» مؤخراً، بينما أوضح المقدم (عدرا) أن معظم المهربات التركية التي يتم ضبطها في اللاذقية، قادمة من معابر على الحدود مع لبنان، ومنها مواد غذائية مثل اللحوم حيث تم ضبط شاحنة محملة بالأسماك التركية قادمة من لبنان، في حين أوضح أن حصيلة الإيرادات الضابطة الجمركية في محافظات الرقة وإدلب والتهريب منذ بداية العام الجاري تصل لنحو مليار ليرة.

ويؤكد المعنيون في العمل الجمركي أن هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن، حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها.

وأن العمل الجمركي في المدن وداخل الأسواق يكون حصراً بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وهناك توجيهات لمفارز الجمارك بضرورة الالتزام بهذه التعليمات وعدم الدخول إلى الأسواق أو المحال إلا بعد إعلام الإدارة والتنسيق مع الغرفة المعنية سواء صناعة أم تجارة في المحافظة وحضور ممثلين عن هذه الغرف برفقة الدورية إلى المحل أو السوق وكل ذلك يكون بعد أن يتم التحري عن الحالة التي تتجه إليها الدورية بشكل جيد.

وفي هذا السياق بين المقدم عدرا أنه لا يتم تفتيش البضائع المخلصة في المعابر إلا بناء على معلومات وتحريات تفيد بوجود مهربات، ويكون ذلك وفق أصول العمل الجمركي على حين تحرص الضابطة على عدم عرقلة حركة ونفاذ البضائع التي خرجت من الأمانات الجمركية الحدودية.